مع تو قانه للروياني **قوله** لم يستحب له النكاح اي بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم لحديث يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي يقاطع التوقانه وانما يقطع النسل كالكافور الطيار ونحوه فيحرم استعماله فان لم تنكسر شهوته بالصوم فليتزوج فان لم يكن به تو قان كره له ذلك ان كان به علة او كان قاصد الاهبة فان وجدها ولا علة به فالعبادة له افضل ان كان متفقها والا فالنكاح له افضل لبيان تقضي به البطالة الى الفواحش نعم لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا ويستحب للمرأة النكاح ان كانت تابعة له او احتاجت اليه لخوف نفقة او خافت على نفسها من افتحام الفجرة ونحو ذلك والا كره لها ذلك كما في الام نعم ان لم تندفع عنها الفجرة الا بالنكاح فهو واجب عليها

تنبيه يستحب كون المرأة بكرا اي غير مدخول بها ولو ثيبا لا لغرض كضعف الثه ونحو دينة لا فاسقة جميلة عرفا عند العلامة الرملي وبحسب طبعه عند شيخنا ولودا وتعرف بامارتها ذات نسب طيب لا بنت زنا وفاسق قال الاذرعي وينبغي ان يلحق بهما اللقيطة ومن لا يعرف لها اب وغير قرابة قريبة بان تكررت اجنبية الى ان

قرابة

قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القريبة فيجيء الوالد تخيفا وورد بالغة الاجانبة حقيقة المهرة مطلقة يرغب فيها مطلقها قال العلامة المناوي ويسن ان يعقد عليها في شوال وان يكون يوم الجمعة اول النهار وان يكون في صوم وان يكون بالمسجد وان يدخل عليها في شوال ايضا **قوله** ويجوز للحر الكامل الحر البالغ العاقل الرشيد ولو حكما **قوله** ان يجمع اي بالعقد او الكون في عقود منفردة **قوله** بين اربع حرائر اي معا او مرتبا ولو كانوا مرارا فان زاد عليها بطل الزايد ان تميزوا والا بطل الكل وانما خصصت الاربع لان في دورها الثلاث ليال فهو موافق لغالب احكام الشريعة وفيه مخالفة لشريعة موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حصر في عدد النساء ولشرع عيسى صلى الله عليه وسلم التي صفت اكثر من واحدة وخرج بالحرائر الاماء فلا حصر فيهن ونوع الحرائر المذكورات **قوله** ونحوه اي كالمجنون **قوله** مما يتوقف اي من كل نكاح يتوقف جوازه نكاحه على الحاجة لكان اولى وانسب فتامل **قوله** ويجوز للعبد اي حالة فيه رق بانواعه كما ذكره الشارح **قوله** ان يجمع بين اثنتين اي بالعقد حرتين او امتين او مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من الفضايل فلم يلحق العبد فيه بالحر كالبيع الحر ممنوعة النبوة في الزيادة على الاربع فان زاد عليها فكما في الحرة بشرط